مطلقا ثم اختلف اصحابنا القائلون بجواز اعادة الاعراض في انه هل يجوز اعادتها في
غير محلها او انها لا تعاد الا في محلها والذي عليه المحققون منهم انما هو جواز اعادتها في غير
محلها واما المعتزلة القائلون بكون المعدوم الممكن ذاتا وان وجوده زايد على ذاته فانهم
جوزوا اعادة ما عدم وجوده لا ذاته ومنعوا من اعادة المعدوم ذاتا واما الاعراض
فقد اتفقوا على جواز اعادة ما كان منها على اصولهم باقيا غير متولد واختلفوا في جواز
اعادة المتولد منها واختلفوا ايضا في جواز اعادة ما لا بقاء له كالحركات والاصوات
والارادات فذهب الاكثرون الى المنع من اعادتها وجوزه الاقلون كالبلخي وغيره الى هنا
كلامه ومن تفصيل المنقول على اصل المعتزلة تبين ما في قول الفاضل الشريف في شرحه للمواقف
وهي اي اعادة المعدوم جايزة عندنا وعند مشايخ المعتزلة ولكن عندهم المعدوم شيء
فاذا عدم الموجود بقي ذاته المخصوصة فامكن لذلك ان يعاد وعندنا ينتفي بالكلية مع امكان
الاعادة من القصور فتدبر ولمشايخنا في جواز الاعادة على ما ذكر في المواقف وشرحه المذكور
انه لا يمتنع وجوده ثانيا لا لذاته ولا للوازمه والا لم يوجد ابتداء بل كان الكل من قبيل
الممتنعات لان مقتضى ذاته ولوازمه لا يختلف بحسب الازمنة واذا لم يمتنع كذلك
كان ممكنا بالنظر الى ذاته وهو المطلوب فان قيل العود لكونه وجودا حاصلا بعد طريان العدم
اخص من الوجود المطلق ولا يلزم من الاعم امكان الاخص ولا امتناع الاخص امتناع
الاعم فلجاز ان يمتنع وجوده بعد عدمه اما لذاته او للوازمه ولا يمتنع وجوده مطلقا
قلت الوجود امر واحد في حد ذاته لا يختلف ذلك الواحد ابتداء او اعادة بحسب حقيقته
وذاته بل بحسب الاضافة الى امر خارج عن ماهيته وهو الزمان وكذا الايجاد امر واحد
لا يختلف ابتداء واعادة الا بحسب تلك الاضافة فاذن يتلازمان اي الوجود المبتدأ
والمعاد وكذا الايجادان امكانا ووجوبا وامتناعا لان الاشياء المتوافقة في الماهية
بحسب اشتراكها في هذه الامور المستندة الى ذواتها ولو جوزنا كون الشيء الواحد ممكنا

في زمان

في زمان كزمان الابتداء ممتنعا في زمان اخر كزمان الاعادة معللا اي ذلك الكون
بان الوجود في الزمان الثاني اخص من الوجود مطلقا ومغاير للوجود في الزمان الاول
بحسب الاضافة فلا يلزم من امتناع الوجود الثاني امتناع ما هو اعم منه وامتناع ذلك
المغاير لجاز الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي معللا بان الوجود
في زمان اخص من الوجود المطلق ومغاير للوجود في زمان آخر فجاز ان يكون ذلك الاخص
ممتنعا والمطلق او المغاير واجبا وفيه اي في التجويز الثاني اللازم للتجويز الاول مخالفة
لبداهة العقل الحاكمة بان الشيء الواحد يستحيل ان يقتضي لذاته عدمه في زمان ويقتضي
لذاته وجوده في زمان آخر لان اقتضاء الذات من حيث هي هي لا يتصور انفكاكه عنها وفيه
استغناء الحوادث عن المحدث لجواز ان تكون ممتنعة لذواتها في زمان كونها معدومة وواجبة
لذواتها حال كونها موجودة فلا حاجة لها الى صانع يحدثها بل ذواتها كافية في حدوثها
وفيه سد لباب الاثبات بالاستدلال عليه من مصنوعاته لما عرفت من استغناء الحوادث
عنه والعجب من صاحب المواقف انه جوز ما ابطله في هذا المبحث في بحث ان الامكان
لازم لماهية الممكن حيث قال ان ازلية الامكان ثابتة وهي غير امكان الازلية
وغير مستلزم له وقال الشارح الفاضل في تقريره وذلك لانا اذا قلنا امكانه ازلي
اي ثابت ازلا كان الازل ظرفا للامكان فيلزم ان يكون ذلك الشيء متصفا بالامكان
اتصافا مستمرا غير مسبوق بعدم الاتصاف وهذا هو الذي يقتضيه لزوم الامكان
لماهية الممكن وهو ثابت للعالم والحوادث اليومية ولفاعلية الباري لها ايضا واذا قلنا
ازليته ممكنة كان الازل ظرفا لوجوده على معنى ان وجوده المستمر الذي لا يكون مسبوقا
بالعدم ممكن ومن المعلوم ان الاول لا يستلزم الثاني لجواز ان يكون وجود الشيء في الجملة
ممكنا امكانا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكنا اصلا بل ممتنعا ولا يلزم
من هذا ان يكون ذلك الشيء من قبيل الممتنعات دون الممكنات لان الممتنع هو الذي

Copyright © King Saud University